

مقدمة:

إنّ الواقع مجزأ إلى نتف صغيرة وتستطيع الذات العارفة أن تقبض على كل آن في عزلتها عن غيرها من الآنات. ويمكن بالقياس إدراك الظواهر المكانية في عزلة وانفصال كاملين. يمكن لنا تبعا لهذا الفهم أن نبصر قطرة الندى دون أن نرى اللمعان الذي يعتريها، وحتى دون أن نبصر الوردة التي تحمل القطرة اللامعة. ذاك على نحو مبسط جوهر الموقف الوضعي: **الاحساسات هي كل ثروتنا من المعارف.** وهذه الإحساسات معزولة وبسيطة بطبيعة الواقع، لكنّها كل ما لدينا لـ"نتج" معرفتنا بالواقع. وكلّما كان وصفنا أشد التصاقا بهذه الجزئيات الحسية المستقلة كان أكثر دقة من حيث قدرته على وصف الواقع وصفا أميناً يلتزم بما هو موجود حقا، بدلا من اختراع ما يحلو للذهن العارف من تركيبات يقوم بإسقاطها على الوجود دون وجه حق، أيّ دون جواز مرور معرفي سائغ.

كانت المعرفة البشرية السائدة معظم الوقت في العصور الحديثة، معرفة تجسد الفهم الوضعي للأمور. ولكن العكس ليس صحيحا؛ أي أنّ المعارف السائدة في المدينة لم تكن كلّها وضعية المرجع في أيّ وقت من الأوقات. ويمكن القول، إنّ شمس التفكير الوضعي لم تسطع تماما إلّا لبعض الوقت، وبخاصة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين (19م- 20م). غير أنّ ذلك لم يكن من قبيل الانفراد: ربما أنّ العالم الأنجلوسكسوني قد كان وضعيا بالفعل طوال النصف الأول من القرن العشرين على أقلّ تعديل، ولكن القارة لم تكن كذلك، وقد ردت قراءات جدلية وبنوية... إلخ. على المدرسة الوضعية التي رأت فيها تبسيطا مخلا للأمور، وبخاصة عندما يتعلّق الأمر بالإنسان ومنتجاته التي تقع في مستويات عدة متزامنة ومتراكبة، ما يمنع قراءاتها في عزلة عن ذلك التداخل والتأثير والتأثر المتبادلين.

وتبرز اليوم أهمية المواطنة والتربية المدنية، من أجل الحفاظ على الهوية الخاصة بكل مجتمع في ظل ما يتهدها من أخطار العولمة ومؤسساتها، وهذا لا يعني أنّ الحل يكمن في الانكفاء على الذات، والابتعاد عن العالم الذي أصبح قرية صغيرة، إنما يعني إكساب المناعة لكل فرد من خلال تربيته تربية وطنية تركز على تزويده بالمعارف، والقيم، والمبادئ والمهارات التي يستطيع بها التفاعل مع العالم المعاصر دون أن يؤثر ذلك على شخصيته الوطنية وتعتبر مرحلة الطفولة من أهم المراحل لغرس

المفاهيم والمعارف والقيم، وخاصة المتعلقة بالوطن من وطنية ومواطنة، وذلك لأن ترسيخها في مرحلة الطفولة، وتنشئة الطفل عليها يجعلها عنصراً مكوّناً في بناء شخصيته والطفل منذ مراحل نموه الأولى يجب أن يتعلم أنه يعيش في مجتمع، وأنه عنصر فيه، ويجب أن يكون صالحاً وقادراً على تحمل المسؤولية والمشاركة في نموه وتقدمه ورقبه بالجد والعمل والكفاح ويجب أن ينشأ الطفل منذ مراحل عمره على الولاء والانتماء وحب الوطن.

وهناك العديد من المؤسسات التي تعمل على تشكيل وتنمية الوطنية والمواطنة عند الفرد كالأُسرة والمسجد والمدرسة ووسائل الإعلام، إلّا أنّ الأسرة والمدرسة تعتبران أهم المؤسسات في إعداد الأطفال، وتربيتهم على الوطنية والمواطنة، لذا يحاول هذا البحث بيان الدور الذي تقوم به في تنمية الوطنية والمواطنة في نفوس الأطفال، علماً بأنّه سيتناول دور الأسرة بشيء من الإيجاز غير المخل وسيتناول دور المدرسة بشيء من الاستطراد غير الممل وذلك لعظم دور المدرسة في تربية الأطفال، فالأسرة تؤسس والمدرسة تبني على الأساس وتشيد صرح المواطن الصالح.

المواطنة والتربية المدنية موضوعان اتخذنا حيّزاً من الحوار ينبئ عن أنهما ما زالا محل تساؤل وبحث ودراسة، ومن المسلمات المتفق عليها أن الوطنية شعور والوطنية ممارسة، والوطنية حب ووفاء بينما المواطنة قبول (برضا أو تبرم) والوطنية حرارة وانفعال وجداني، أمّا المواطنة فهي سلوك وتصرفات، والوطنية أداء يحدث في المناسبات العامة، أمّا المواطنة فهي الأداء الفردي للواجبات اليومية، والوطنية ارتباط عاطفي بالأرض والمجتمع، بينما المواطنة ارتباط عملي، والوطنية حس قلبي ضميري داخلي، أمّا المواطنة فهي سلوك فعلي ظاهري، والوطنية لا تعدد فيها ولا تبدل، أمّا المواطنة فهي تكيف ومرونة بما تعنيه من تغير وتبدل، أي أن الوطنية نتيجة لواقع، بينما المواطنة وسيلة لهدف.

ومن المتفق عليه أيضاً أن الوطنية هي محصلة للمواطنة، فلا وطنية جيدة، بدون مواطنة جيدة، لكن المواطنة يمكن أن تتم دون وطنية فالوطنية ذات علاقة بالتاريخ والهوية، أمّا المواطنة فهي التناغم والإيقاع الحياتي اليومي.

والتساؤل الذي يطرح نفسه ما المقصود بالوطنية والمواطنة لغة واصطلاحاً، وما الفرق بينهما؟

1. ما الوطنية؟

في اللغة قال ابن منظور في لسان العرب: الوطن: المنزل تقيم فيه، وهو موطن الإنسان، ومحلّه يقال: أوطن فلان أرض كذا وكذا أي اتخذها محلا ومسكنا يقيم فيه.⁽¹⁾ (ابن منظور، ج. 1994)

وقال الزبيدي: الوطن منزل الإقامة من الإنسان، ومحلّه وجمعها أوطا.

أمّا في الاصطلاح: اختلفت تعريفات الوطنية عند الباحثين باختلاف المناهج الفكرية لديهم فمنهم من جعلها عقيدة يوالي عليها، ويعادي ومنهم من جعلها تعبيراً عاطفياً وجدانياً يندرج داخل إطار العقيدة الإسلامية ويتفاعل معها، ومن تعريفات الوطنية ما يلي:

تعرف الموسوعة العربية العالمية الوطنية بأنها "تعبير قويّ يعنى حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ، والتفاني في خدمة الوطن، ويوحى هذا المصطلح بالتوحد مع الأمة".

وتذكر خضر أنّ قاموس اللغة الإنجليزية اتفق مع الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية في تعريف الوطنية بأنها حب الوطن والولاء له وأنها تشبه القومية من حيث كونها عاطفة إنسانية تربط الفرد بوطنه، وأنّ الوطن ذو مدلول واسع قد يراد به الوطن الصغير مثل القرية التي يقيم بها الفلاح، أو القبيلة التي ينتمي إليها البدوي، أو يراد بها الوطن الدولة بمعناها الحديث، فالوطنية تدل على معاني ضرورية في حياة الإنسان، وتشمل فضل الوطن على الإنسان، وواجب الإنسان نحو وطنه في آن واحد بما يستتبع الدفاع عنه، وبذل المال والنفس من أجله، والعمل الدائب في سبيل رفعة ونهضته وتقدمه، والقاسم المشترك في تلك المعاني موجود في دخيلة غالبية الناس، في كل زمان ومكان، فيما يجعل قيامها في مرتبة الأمور المسلم بها. وذكرت خضر أنّ إحدى الدراسات استخلصت تصنيفات للوطنية مشيرة إلى فئاتها المختلفة، وجاءت على النحو التالي:

الوطنية الفطرية: تشير إلى الحب المؤثر بصدق إلى الوطن، الأمة، أو البيئة المحلية، واعتبار كل من يسلب خيره فهو خائن.

الوطنية البيئية: وتشير إلى مدى التعهد والولاء للأرض، والمحافظة عليها من أجل الأجيال المقبلة.

الوطنية المؤسساتية: وتشير إلى الولاء للنظام الحكومي ولأجهزة الدولة.
الوطنية القومية: وفيها تسمو المشاعر وتتجاوز الأمة إلى التعهدات لكل الجنس البشري، والولاء للعالم والسلام، ويقترن ذلك بالتوقع بأن المواطن الجيد هو ذلك الذي يدفع حكومته في هذا الاتجاه.

الاستثنائية: وتشير إلى التميز حيث الاعتقاد بأن لكل بلد تميزها الخاص ببعض الخصائص الاجتماعية تتضح في نوعيات المؤسسين أو في القوي الاجتماعية للمواطنين، أو قوتها الحربية أو نظامها الاقتصادي.

وهكذا تشير الوطنية إلى مشاعر الحب والولاء التي تكمن في الانتماء للوطن، حب للبلد، وللأرض، وللشعب، وفخر بالتراث والحضارة، وتتجلى مظاهرها في الالتزام بالحقوق والواجبات، واحترام القوانين السائدة في الوطن والتوحد معه والعمل على حمايته، والدفاع عنه وقت الأزمات بكل غال ونفيس، حرصا على تماسكه، ووحدته، واستمرارية بقائه وسلامته، وعملا على نمائه وتقدمه.⁽²⁾ (خضر، ل. (1) 2000)

2. ما المواطنة؟

لم ير بعض أهل اللغة دلالة لهذا اللفظ على مفهومها الحديث، إذ أنّ واطن في اللغة تعني مجرد الموافقة، واطنت فلانا يعني وافقت مراده، لكن آخرين من المعاصرين رأوا إمكانية دلالة مقاربة للمفهوم المعاصر بمعنى المعاشة في وطن واحد من لفظة (المواطنة) المشتقة من الفعل (واطن) لا من الفعل (وطن) فواطن فلانا فلانا؛ أي عاش معه في وطن واحد كما هو الشأن في ساكنه يعني سكن معه.⁽³⁾ (خضر، ل. (ب) 2000)
والمواطنة بصفقتها مصطلحا معاصرا تعريب للفظ (Citizenship) التي تعني كما تقول دائرة المعارف البريطانية: علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق متبادلة في تلك الدولة متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات.

ومفهوم المواطنة من المفاهيم التي يدور حولها جدال كبير، لذا يصعب أن نجد لها تعريفا يرضى به جميع المختصين في هذا المجال، وبالتالي يختلف مفهوم المواطنة تبعا للزاوية التي تتناولها منها، وتبعا لهوية من يتحدث عنها، وتبعا للمراد بها.

وتعرف الموسوعة العربية العالمية المواطنة بأنها: اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن.

أمّا التعريف الإسلامي للمواطنة: يتضح لنا من تعريف كل من هويدي، والقحطاني، وسفر، حيث يرى فهمي هويدي أنّ التعريف الإسلامي للمواطنة ينطلق من خلال القواعد والأسس التي تبني عليها الرؤية الإسلامية لعنصري المواطنة وهما الوطن والمواطن، وبالتالي فإنّ الشريعة الإسلامية ترى أنّ المواطنة هي تعبير عن الصلة التي تربط بين المسلم كفرد وعناصر الأمة، وهم الأفراد المسلمون والحاكم والإمام، وتتوج هذه الصلات جميعا الصلة التي تجمع بين المسلمين وحكامهم من جهة وبين الأرض التي يقيمون عليها من جهة أخرى، وبمعنى آخر فإنّ المواطنة هي تعبير عن طبيعة وجوهر الصلات القائمة بين دار الإسلام وهي (وطن الإسلام) وبين من يقيمون على هذا الوطن أو هذه الدار من المسلمين وغيرهم.⁽⁴⁾ (الزبيدي، م.أ) (2001) ويرى سفر أنّ المواطنة انتماء وموالة لعقيدة، وقيم ومبادئ انتماء تغمره أحاسيس العزة ويكمله الفخر، وموالة تعكسها سمات التضحية وتترجمها معاني الإيثار.

ويؤكد على أنّها (أي المواطنة) التزام أخلاقي تفرضه العقيدة ويتعايش معه الفرد، وتعيش له الجماعة، وهي في حياة الفرد ضميره الذي يشكل شخصيته وتكوينه. ويرى الباحث أنّ مصطلح المواطنة يستوعب وجود علاقة بين الدولة أي الوطن والمواطن، وأنّها تقوم على الكفاءة الاجتماعية والسياسية للفرد كما تستلزم المواطنة الفاعلة توافر صفات أساسية في المواطن تجعل منه شخصية مؤثرة في الحياة العامة، والتأثير في الحياة العامة، والقدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات.

ولبيان الفرق بين مفهوم الوطنية والمواطنة يرى الحبيب أنّه يجب إدراج مفهوم آخر لا يقل أهمية عن الوطنية والمواطنة، وهو مفهوم التربية الوطنية الذي يشير إلى ذلك الجانب من التربية الذي يشعر الفرد بصفة المواطنة ويحققها فيه، والتأكيد عليها إلى أن تتحول إلى صفة وطنية، ذلك أن سعادة الفرد ونجاحه، وتقدم الجماعة ورقبها لا يأتي من الشعور بالعاطفة إذا لم يقترن ذلك بالعمل الإيجابي الذي يقوم على المعرفة بحقائق الأمور والفكر الناضج لمواجهة المواقف ومعالجة المشكلات، فهذا الجانب العملي تحصل النتائج المادية التي تعود على الفرد بالنفع والارتياح وعلى الجماعة بالتقدم والرفق.⁽⁵⁾ (الزبيدي، م.ب) (1994)

ومعنى ذلك أنّ صفة الوطنية أكثر عمقا من صفة المواطنة، أو أنّها أعلى درجات المواطنة، فالفرد يكتسب صفة المواطنة بمجرد انتسابه إلى جماعة أو لدولة معينة،

ولكنه لا يكتسب صفة الوطنية إلا بالعمل والفعل لصالح هذه الجماعة أو الدولة، وتصبح المصلحة العامة لديه أهم من مصلحته الخاصة.

ويرى التربويون أنّ الحديث عن الوطنية والمواطنة يختلف عن الحديث عن الولاء والانتماء، فأحدهما جزء من الآخر أو مكمل له، فالانتماء مفهوم أضيق في معناه من الولاء، والولاء في مضمونه الواسع يتضمن الانتماء، فلن يحب الفرد وطنه ويعمل على نصرته والتضحية من أجله إلا إذا كان هناك ما يربطه به، أمّا الانتماء فقد لا يتضمن بالضرورة الولاء، فقد ينتمي الفرد إلى وطن معين، ولكنه يحجم عن العطاء والتضحية من أجله.⁽⁵⁾

ولذلك فالولاء والانتماء قد يمتزجان معا حتى أنّه يصعب الفصل بينهما، والولاء هو صدق الانتماء، وكذلك الوطنية فهي الجانب الفعلي أو الحقيقي للمواطنة والولاء لا يولد مع الإنسان، وإنما يكتسبه من خلال مجتمعه، ولذلك فهو يخضع لعملية التعلم فالفرد يكتسب الولاء الوطني من بيئته أولا ثم من مدرسته، ثم من مجتمعه بأكمله حتى يشعر بأنّه جزء من كل.

3. دور المدرسة في تربية المواطن:

تأخذ برامج تربية الأطفال على الوطنية والمواطنة أشكالا متعددة وصورا شتى لتصل إلى أهدافها، فمنها ما يصبح برامج ومناهج دراسية تغطي كافة المراحل التعليمية وتتطور بتطور النضوج العقلي للنشء لتصل إلى عمق الشباب وتداعب خيالهم وتصاحب تطلعاتهم ومنها ما يكون برامج توعية وإرشاد ومنها ما يكون قدوة ومثالا ونموذجا.

وإنّ التربية الوطنية تستطيع أن تنشئ المواطن المتزن الصالح القادر على الانطلاق بكل طاقاته وقدراته لإعزاز عقيدته وخدمة أمّته، ولكن ذلك مرهون بحسن البرنامج، وإحكام الخطط ووعي حضاري وإدراك متطور يلا زمان تنفيذهما.⁽⁶⁾ (شحاته، 2008)

وتعتبر الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأولى، والركيزة الأساسية التي يركز عليها المجتمع في تشكيل أبنائه لما لها من دور فريد في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية لأبنائها، وباعتبارها المصدر الأول لإشباع حاجات الفرد النفسية، والاجتماعية، فهي

المصدر الأول الذي يكتسب منه الفرد مشاعره الانتمائية بما تمنحه من حب ورعاية ومكانة وأمن.

ويمكن للأسرة أن تقوم بدورها في تربية الأطفال على الوطنية والمواطنة من خلال ما يلي:

- إعداد الأطفال لأن يكونوا مواطنين صالحين متمسكين بعقيدتهم الإسلامية

- اغتنام كل فرصة للحديث المباشر مع الأبناء حول مقومات المواطنة الصالحة، وتنشئة الأبناء على العادات الصحيحة للمواطن المخلص لوطنه، واحترام قواعد وأنظمة الأمن والسلامة، وأن يبينوا لهم بالأمثلة والشواهد المقربة إلى عقولهم بأن هذه الأنظمة والقوانين إنما وضعت لحفظ سلامتنا والحفاظ على مصالحنا وحقوقنا ولتيسير شؤوننا الحياتية.

- غرس حب الوطن في نفوس الأطفال ليزدادوا اعتزازا به مع العمل من أجل تقدمه وإعلاء شأنه والذود عن حياضه.⁽⁷⁾ (الشراح، ي. 2000)

إن المدرسة كمؤسسة مجتمعية تربوية تستطيع بكل متغيراتها أن تسهم بفاعلية في تحقيق الوطنية والمواطنة لدى الأطفال من خلال:

➔ المناخ المدرسي، والمقررات الدراسية، وأسلوب وأداء المعلم، وطرائق التدريس، والأنشطة المدرسية.

وعليه، ينبغي تهيئة المناخ المدرسي المناسب الذي يسمح بتعلم وتدریس المفاهيم الموجهة للتربية الوطنية، وبتيح المجال لمشاركة الطلاب والمعلمين في الأنشطة المختلفة، فالعمل الجماعي والتعاون بين المعلمين والإداريين يسهل العملية التعليمية التي يقوم بها المعلمون، وتزداد فاعليتهم وأداؤهم عندما تتوفر مختلف لوازم التعليم، وتقدم الإمكانيات المختلفة، وتفتح المدرسة على الخارج، ولقد وجد أن المدرسة التي تسود فيها مبادئ الشورى والاحترام المتبادل للآراء والذات الفردية، وترسيخ العلاقات الإنسانية الإيجابية وغيرها تؤدي إلى ترسيخ قيم التماسك الاجتماعي وانتماء وولاء الفرد لوطنه.

كذلك، أن يسعى المناخ المدرسي لتنمية مفهوم الوطنية والمواطنة، وحب الوطن والولاء له من خلال الممارسات التربوية بالمدرسة، وأن تكون سلوكيات المعلمين والمسؤولين بالمدرسة على درجة عالية من الأداء والكفاءة العلمية والتربوية، حيث يتوقف عليها مدى اكتساب الطلاب لمشاعر الوطنية، فكلما كانت الأساليب المتبعة في المدرسة يسودها الحب، ومشاعر التعاطف الوجداني والتعاون، والإحساس بالمسؤولية تجاه الطلاب، كانت تتسم بالمسؤولية والجدية، وساعد ذلك على نمو الذات وتحقيقها، وكان الكبار محل احترام الصغار ويمثلون لهم القدوة، وخاصة في التزامهم باللوائح والمعايير المجتمعية، والتي من خلالها تدرك الحقوق والواجبات، وتحدد معنى الحرية، ويستطيع الطلاب اكتساب العديد من القيم والمفاهيم، ويشعرون بفخر الانتماء والالتزام للوطن مما يوقظ فيهم مشاعر الوطنية والاستعداد للتضحية من أجل حماية الوطن.⁽⁸⁾ (سفر، م. وآخرون، 2005)

يجب أن يعكس المناخ المدرسي من خلال أدوار ومسؤولية جيل الكبار بالمدرسة مشكلات المجتمع وقضاياها محليا وعالميا، وأن يسمح من خلال الحوار أن يناقش المعلمون مع طلابهم هذه المشكلات، وتلك القضايا في جو يسوده التفاهم، وحرية إبداء الرأي، وحرية النقد الإيجابي، ليصبح الطلاب على وعي بقضايا وطنهم، ويتعاطفوا معه، ويشاركوه مواقفه المختلفة، ويساندوه في كل موقع.

وعلى مستوى آخر من الحديث، لم تعد الوطنية والمواطنة مسؤولية مادة الدراسات الاجتماعية فقط، كما كان سائدا، بل هي مسؤولية جميع المواد الدراسية، وإن اختلفت درجة تحمل تلك المسؤولية، وغرس قيم الوطنية والمواطنة أيضا لم يعد مسؤولية مناهج اللغة العربية والتربية الإسلامية والدراسات الاجتماعية وحدها كما هو سائد لدى البعض، بل هي مسؤولية عامة تشترك فيها كل مناهج الدراسة من لغة عربية، وتربية إسلامية وعلوم ورياضيات ولغة إنجليزية.

وحتى تؤدي المقررات الدراسية دورها على أكمل وجه في تنمية الوطنية والمواطنة في نفوس الأطفال يجب مراعاة المقترحات التالية:

أ. أن تتضمن المقررات الدراسية أهدافاً بعينها، وقيماً بذاتها، وتعكس، وتؤكد الانتماء لدى الطلاب، وخاصة مقررات القراءة، والنصوص، حيث من خلالها يمكن للمعلم أن يوضح معنى الوطنية والمواطنة كمفهوم مجرد، وقيمة وجدانية في

أذهان، ووجدان الطلاب كما يمكنه من خلال المواقف التعليمية، كذلك لمنهج الدراسات الاجتماعية دوره في بلورة المفاهيم والإشادة بالبطولات، وتوضيح دور المواطنين في مجد وتقدم الوطن، وذلك حتى يتأكد لدى الطلاب أهمية الجماعة في حياة الفرد، وواجباتهم والتزاماتهم نحوها مما يرسخ لديهم قيم: الجماعة، المشاركة، التعاون، الإيثار، التضحية في سبيل الوطن، كما يمكن للمقررات الدراسية أن يتسّع مداها وبيجابية من خلال أسلوب المعلم أثناء تناولها بإعطاء الفرصة للطلاب للفهم والإدراك والوعي الحقيقي بمعنى الانتماء كمفهوم مجرد مركب، وكنسق قيمى يندرج تحته العديد من القيم الإيجابية مثل: الجماعة، التواد، الالتزام، الولاء.

ب. أن تتضمن المقررات الدراسية تدعيما لقيمة الوطنية والمواطنة، والالتزام باللوائح والقوانين، ويمكن إكساب الطالب منذ الصغر معنى الدور السياسي في الوطن، ومعنى المشاركة السياسية، وبالتالي الانتماء، والعمل على النهوض بالوطن، والاستعداد للتضحية في سبيله، على أن تتضمن هذه المقررات نصوصا ومقالات خلقية وتركيز على قيم الوطنية، وخاصة قيم الجماعة التي تدعو لإذكاء روح الجماعة لا الفردية، وتشيد بالتعاون والإيثار، وكذلك قيم الوطنية والمواطنة والولاء، والالتزام بمعايير المجتمع ونظمه وقوانينه، حتى تستطيع هذه المقررات أن تكسب التلاميذ الهوية الوطنية، وتؤكد لديهم انتمائهم للوطن، وحتى يظل للنظام التعليمي دوره في بلورة القيم الثقافية وتدعيم الانتماء للوطن من خلال ما يقدمه لطلابه من قيم وخبرات تعليمية.

ويفضل أن تتضمن بعض المقررات الدراسية تساؤلات تثير العديد من المناقشات حول قضايا الوطن، وعلى المعلم إتاحة الفرص لمثل هذه المناقشات وحسن إدارتها وتوجيهها بين الطلاب، متاولا بذلك المفاهيم والقيم التي تدعم وتقوي الوطنية وخاصة (الوطنية المواطنة، الجماعة، الالتزام، الولاء)، وعلى المعلم بلورتها من خلال استفسارات الطلاب ومجهوداتهم الذهنية والعملية، حتى يدرك الطلاب وبوعي حقيقي معنى تلك المفاهيم، ومن خلال الرأي، والرأي الآخر والحوار والنقد، والإجابات المدعمة بالوسائل والأدلة العلمية يمكن للمعلم بلورة تلك المفاهيم بما يرسخ لدى التلاميذ عن اقتناع ووعي حقيقي قيم الانتماء، وقد يساعد ذلك التلاميذ أيضا على ممارسة الأسلوب العلمي في التفكير، مما يفسح المجال أمام الإدراك الواعي لقضايا الوطن، وبالتالي الانتماء الحقيقي لهذا الوطن.⁽⁹⁾ (عزيز، م. 1998)

ج. يجب أن يهدف مقرر تربية المواطنة إلى إكساب الطلاب ثلاثة عناصر أساسية هي: المعرفة والمهارات، والقيم والاتجاهات، وهذه العناصر هي جوهر تربية المواطنة أو أعمدة المقرر الذي يسعى لتدريس المواطنة.

وهكذا يصبح من الضروري جدا حسن إعداد المعلم وتأهيله إعدادا مهنيا وأكاديميا إعدادا مستمرا يتطور بتطور العصر عامة، وأساليب التربية خاصة، حتى يصبح المعلم على درجة عالية من الكفاءة العلمية والتربوية، فيكون له إسهامه الإيجابي في تنمية العلوم والمعارف لدى الطلاب ويكون أمامهم رمزا وقُدوة يحتذى به، وله مكانته في بث الوعي الحقيقي في نفوس الطلاب نحو قضايا الوطن داخليا وخارجيا، من خلال محتوى المقررات الدراسية، نظريا كمفاهيم مجردة، وكسلوكيات ممارسة في الواقع من خلال المواقف التعليمية المختلفة، بما فيها الأنشطة المدرسية لما لها من دور رائد في بلورتها وتأكيدا لها لدى الطلاب. ويمكن للأنشطة المدرسية أن تؤدي دورا كبيرا في تحسين تعلم الوطنية والمواطنة وحتى تؤدي هذا الدور على الوجه الأكمل يجب العمل على:

1. أن يكون هناك اهتمام بالأنشطة المدرسية داخل وخارج المدرسة، لما تسهم به من دور فعال في ترجمة المفاهيم المجردة - من خلال التدريب والممارسات المختلفة إلى سلوكيات وأداءات حياتية، وتنمية قدرة الطلاب على التفكير العلمي والعمل الجماعي، والتعلم الذاتي.

2. تنويع برامج الأنشطة المدرسية لتشمل برامج تربوية اجتماعية وثقافية وبيئية وكشفية وسياحية.

3. أن تركز الأنشطة الثقافية والاجتماعية المدرسية على إكساب الطلاب المفاهيم السياسية مثل: التصويت، الانتخاب، الترشيح، الدعاية، وتركز على البرامج التي تحث على المشاركة الجماعية والتعاون.

4. بعث الحس التربوي وتنميته:

وبشكل عام، تتجلى تنمية السلوك المدني في "إكساب أفراد المجتمع بطريقة عملية وفعالة مبادئ السلوك الاجتماعي في البيت والمدرسة والشارع والأماكن العامة وعند ممارسة المهنة، وكذلك مبادئ احترام الغير وتقبل رأيه ومساعدته والتضامن معه

وتجنب إلحاق الضرر به، وذلك بخلق ضمير اجتماعي لدى كل مواطن(ة) يستند إلى قيم التعاون والعدالة والديموقراطية وحب الوطن والغيرة عليه وتوظيف كل الطاقات لبنائه ورفعته لأداء رسالته الحضارية كجزء من الحضارة الإنسانية".

حين يتعلق الأمر بتنمية السلوك المدني، فإن ذلك يحيل مباشرة إلى مسألتين أساسيتين

- كون هذا السلوك مكتسب عن طريق التنشئة المجتمعية، وكونه حاضر بتجلياته ومظاهره في العلاقات بين الأفراد وبينهم وبين المؤسسات: مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع؛

- وعلى أساس أنه سلوك فردي واجتماعي غير مطلق وغير ثابت بل هو قابل للتطور، ومن ثم، لا بد من تنميته وفتح آفاق استثماره لترسيخ التمدن وقواعد المدنية داخل المجتمع.

وإن الحركة بين المكتسب وبين تنميته وترسيخه، تدرج مباشرة في مجال التربية باعتبارها تنشئة اجتماعية، وتحيل إلى مؤسسات التربية وأدوارها الأساسية والمركزية. وسجلت الجزائر انخراطها في هذه العشرية ببرنامج وطني للتربية على حقوق الإنسان وذلك من خلال عمل مشترك بين وزارة التربية الوطنية ووزارة التضامن. وقد ركز هذا البرنامج على المناهج التعليمية عبر السعي إلى تحقيق هدف رئيسي حدد في تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان في البرامج الدراسية، وخاصة في المواد التعليمية التي تشمل مجالاتها المعرفية ومفرداتها علاقة واضحة مع ثقافة حقوق الإنسان. واستمر العمل في هذا البرنامج على ثلاث مراحل، أخذت منه المرحلة الابتدائية القسط الأوفر، بالنظر إلى جدة العمل والمقاربة والشركاء ومجال الفعل، لكي ينتقل إلى المرحلة التجريبية التي أنجزت، على عجل، من أجل المرور إلى مرحلة التعميم التي عقدت عليها آمال كبيرة، لم يتمكن القائمون على البرنامج من اختبار آثارها ولا معرفة تأثيرها بشكل موضوعي وعلمي.⁽¹⁰⁾ (النجار، ع. 2005)

وقد وفر هذا البرنامج رصيда هاما من الوثائق والدلائل البيداغوجية والتقارير، كما أنه كان موضوع نقاش مفتوح، سواء من لدن خبراء البيداغوجيا والديداكتيك أو من طرف المنظمات غير الحكومية ذات الاهتمام بالحقوق التي انخرطت بدورها في العشرية الأممية حيث انتقلت في أهدافها الأساسية من الدفاع عن حقوق الإنسان إلى

التربية عليها.

لقد حدث هذا التحول بفعل مراجعة المناهج والبرامج وفق متطلبات إصلاح منظومة التربية والتكوين كما أقرها الميثاق الوطني. وإنّ لهذا التحول دلالاته التربوية، رغم أنه يعتبر حيناً تعويضاً لمادة بمادة جديدة وفي حيناً آخر استمراراً لنفس المادة السابقة باصطلاح جديد. وغير خاف التباين القائم بين مفهوم الوطنية ومفهوم المواطنة، ويظهر ذلك جلياً عند الإطلاع على محتوى ومضامين مادة التربية على المواطنة. بالإضافة إلى المدى الزمني الذي يستمر فيه تدريسها حيث ينتهي في حدود التعليم الإلزامي (سلك الابتدائي والإكمالي).

وفي غياب تقويم موضوعي لحصيلة تدريس هذه المادة الجديدة، لا يمكن تحديد مظاهر أثرها على التكوين خاصة لدى تلميذات وتلاميذ الثانوي التأهيلي حالياً. ممّا يطرح ضرورة التتبع والمواكبة ورصد الأثر.

يبدو من الضروري التعرف على تجارب مقارنة في بلدان أخرى، حيث إنّ التربية على المواطنة في الوسط المدرسي ظهرت عموماً كتعبير عن تطور المدينة من جهة، وتحول القيم من جهة ثانية. ذلك أنّ توفر المدينة على طابع قانوني، سياسي وترابي، فرض على المواطنين واجبات ومسؤوليات جديدة، تربطهم بالدولة وبغيرهم من المواطنين. فالقيام بهذه المسؤوليات هدفه خلق المواطن الصالح المتمتع بالخصال المدنية الوطنية والأخلاقية.⁽¹¹⁾ (النجيحي، م. 1965)

هكذا بدأت الحاجة تظهر إلى التربية على القيم المدنية في البلدان ذات الهياكل المدرسية العمومية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (بلجيكا 1868م، النمسا 1870م، بروسيا 1872م). أمّا في فرنسا فقد أدمجت في التربية الأخلاقية في سنة 1883م، لكنها عرفت بعد ذلك نظام "شهادات المدنية"، ثم "التربية أو التعليم المدني"، إلى أن أصبحت تمثل قسماً من المقرر التاريخ، كما تغير هدفها من تكوين أخلاقي للمواطن إلى تلقين قواعد السلوك المدني بالنسبة للأطفال في الابتدائي، وتدريس المدنية بالنسبة للإعدادي والثانوي، أي تعليم مفهومي وقانوني للقيم والسلوك المدني.

فقد عرفت "التربية المدنية" تطبيقات اختلفت باختلاف الأنظمة التعليمية، واختلاف تصورها للمواطن، وباختلاف الأنظمة السياسية:

• اقتضرت أحيانا على الجانب الإخباري الوصفي للمؤسسات الوطنية، وهي بذلك تخدم تصورا معيناً للمواطن يعتبره عنصراً ذاتياً في المجتمع، قابلاً للتكيف مع واقع ما، دون إعداد له للمساهمة في تطوير هذا الواقع. وهذا يتلاءم مع المفهوم التقليدي للمتمدن.⁽¹²⁾ (هويدي، ف. 1995)

• أمّا في أنظمة أخرى فقد قامت على تصور المواطن في شموليته، فاعتمدت كل الصيغ البيداغوجية التي تلائم تكوين العادات والمواقف الضرورية لديه، ليكون مواطناً فاعلاً في مجتمع ديمقراطي، يشارك في تدبير شؤون بل في وضع قواعده وقوانينه، لا فقط في تطبيقها. فبالإضافة إلى تنمية الوعي الوطني فالتربية المدنية تهدف تكوين عادات فكرية أهمها: التأمل والتفكير والنقد، والارتباط بقيم أساسية، وتكوين سلوك اجتماعي عبر العمل الجماعي والانفتاح على تجارب الآخر...

خاتمة:

إنّ تطور مفهوم التمدن وتطور مفهوم التربية، جعلاً التربية المدنية تقترب أكثر فأكثر من الأهداف التي تنشدها التربية على حقوق الإنسان، فالتمدن الآن له بعده الإنساني، إذ أصبح يعني "القبول المتبصر للواجبات المرتبطة بانتمائنا للمدينة، وللأمة، وللإنسانية"، وهنا يتجلى المفهوم الكوني أو العالمي للمواطن، وهو الإنسان. إنّ هذا التطور مسّ في الأساس أنظمة البلدان الغربية كفرنسا أو إنجلترا أو كندا... ووصل تأثيره إلى بعض البلدان العربية بشكل محدود تتحكم فيه السيرة التاريخية والمجتمعية لهذه البلاد، مما يفرض ضرورة الإطلاع عليها ومعرفة من أجل مقارنة موضوعية بين أنماط وأنظمة التربية عامة ومجال تنمية السلوك المدني خاصة.

وترتبط أهداف تنمية السلوك المدني عامة بالغايات الكبرى للتربية بمفهومها الشامل من جهة، وبوظائف المدرسة كمؤسسة من مؤسسات التربية من جهة ثانية.

فالغاية الكبرى للتربية الحديثة هي السعي إلى تحقيق التوازن النفسي للفرد سواء في مظهره الخارجي المتجسد في العلاقات مع الأفراد والجماعات، أو في مظهره الداخلي أي التوازن بين المكون الاجتماعي والمكون النفسي للشخصية الإنسانية. بما يتطلبه ذلك من النظر الشمولي إلى الفرد كإنسان، وتنمية حسه النقدي واحترام حريته في التفكير والتعبير، والاعتراف بحقه في الاختلاف واستقلاليته.... إنّ تحقيق هذه الأهداف يندرج ضمن العمل التربوي في مجالات العمل التالية:

- مجال المناهج والبرامج والكتب المدرسية وكل ما تفترضه من وسائل ووسائط بيداغوجية وديداكتيكية؛ لما يفتحها من إمكانيات واسعة لترسيخ القيم والتربية على السلوك وفقها، وما يسمح به من إبداع في البيداغوجيا والديداكتيك.

- ومجال الحياة المدرسية والجامعة التي يعيشها ويحيها يوميا، ملايين التلميذات والتلاميذ والطلبة ومئات الآلاف من أعضاء هيئات التدريس والتفتيش والإدارة التربوية وجمعيات الآباء ومختلف الشركاء المحليين.. بما تفسحه من إمكانيات تدبير العلاقات وتنظيمها وفق قواعد ديموقراطية؛

- مجال التكوين الأساسي للأطر التربوية وتكوينها المستمر؛

- مجال البحث العلمي التربوي من أجل رصد الواقع التربوي ومعرفة تحولاته. ويمكن لمقاربة طبيعة الامكانيات التي تسمح بها هذه المجالات، اعتماد عنصرين مركزيين مترابطين:

أ. استثمار رصيد البرامج والتجارب التربوية في ميدان التربية على المواطنة وحقوق الإنسان والمساواة، وبرامج مواد دراسية كالتربية الوطنية والشأن المحلي والتربية على المواطنة والتاريخ وغيرها...، وهو رصيد تراكم طيلة عقود من تاريخ تدبير التربية الوطنية.

ب. استشراف آفاق واضحة للعمل التربوي العميق للتشبع بالوطنية ولتجذير ممارسة المواطنة الديموقراطية لدى الناشئة، في الفضاء المدرسي والجامعي حالا أو في محيطه القريب أو البعيد مستقبلا. إن اعتماد هذين العنصرين في إطار جدلية الزمن: ماضيه وحاضره ومستقبله؛ سيمكن من استجلاء إمكانيات العمل، وابتكار أساليب تربوية لا محدودة ستساعد على المضي في اكتشاف صور إيجابية وفاعلة عن الذات والآخر والعالم، كامنة لدى كافة الأطر التربوية.

لذلك، فبقدر ما يشكل المجال الأول، مجال المناهج والبرامج، فلسفة وغايات وتوجهات النظام التعليمي ويجسدها في برامج دراسية ومضامين معرفية وطرائق بيداغوجية وفي أدوات ديداكتيكية؛ بقدر ما يشكل المجال الثاني، مجال الحياة المدرسية والجامعة، البوتقة الحية التي يمتد فيها التكوين وتتجلى آثار التربية، وإن داخل فضاء محدود هو المدرسة بمفهومها العام (المدرسة والجامعة). فالمدرسة مجتمع

صغير له تاريخ تتوجب معرفته، مجتمع ينبني على علاقات وروابط، ويتجذر في عمق الوطن ويمتد نحو المجتمع الكبير ونحو العالم. وإنّ هذا التوقع رغم بساطته الظاهرة فإنه سيساعد أفراد هذا المجتمع المصغر بكل فئاتهم، على تنمية حس الانتماء والشعور بمسؤولية تحسين مستوى العطاء معنويا وماديا، والمشاركة في تحسين وتجميل بيئة الفضاء والتنافس الشريف على مكانة جيّدة للمدرسة وللجامعة في الحي والجماعة والإقليم والجهة... وإنّ غنى المجالين، بالإضافة إلى تكاملهما بالعلاقة مع المجالات الأخرى، يفترض بشكل أساسي تأهيل كافة الأطر التربوية وتكوينها المستمر لتطوير الممارسات وتنمية الوعي.

قائمة الهوامش والاحالات

- (1) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ط 2، لبنان - بيروت، دار صادر، 1994م، ص.ص. 1025 - 1026.
- (2) خضر، لطيفة إبراهيم، دور التعليم في تعزيز الهوية، القاهرة، عالم الكتب، 2000م، ص. 28.
- (3) المرجع السابق، ص. 32.
- (4) الزبيدي، محمد مرتض الحسيني، تاج العروس، الكويت المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة التراث العربي، 2001م، ص. 79.
- (5) المرجع السابق، ص. 82.
- (6) شحاته، حسن، تصميم المناهج وقيم التقدم في العالم العربي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2008م، ص. 21.
- (7) الشراح، يعقوب أحمد، التربية والانتماء الوطني تحليل ونقد، الكويت، دار الفكر الحديث، 2000م، ص. 59.
- (8) سفر، محمود وآخرون، الوطنية كائن هلامي، كتاب المعرفة، الرياض، وزارة التربية والتعليم، 2005م، ص. 69.
- (9) عزيز، مجدي، المنهج التربوي والوعي السياسي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1998م، ص.ص. 75 - 76.

- (10) النجار، عبد الله مبروك، الانتماء في ظل التشريع الإسلامي، القاهرة، المؤسسة الحديثة للنشر، 2005م، ص.86.
- (11) النجيحي، محمد لبيب، الأسس الاجتماعية للتربية، ط 2، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1965م، ص.120.
- (12) هويدي، فهمي، المواطنة في الإسلام، جريدة الشرق الأوسط، العدد 5902، 1995م، ص.75.

قائمة المصادر والمراجع

- (1) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ط 2، لبنان - بيروت، دار صادر، 1994م.
- (2) هويدي، فهمي، المواطنة في الإسلام، جريدة الشرق الأوسط، العدد 5902، 1995م.
- (3) الزبيدي، محمد مرتض الحسيني، تاج العروس، الكويت المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة التراث العربي، 2001م.
- (4) النجار، عبد الله مبروك، الانتماء في ظل التشريع الإسلامي، القاهرة، المؤسسة الحديثة للنشر، 2005م.
- (5) النجيحي، محمد لبيب، الأسس الاجتماعية للتربية، ط 2، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1965م.
- (6) سفر، محمود وآخرون، الوطنية كائن هلامي، كتاب المعرفة، الرياض، وزارة التربية والتعليم، 1998م.
- (7) عزيز، مجدي، المنهج التربوي والوعي السياسي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1998م.
- (8) شحاته، حسن، تصميم المناهج وقيم التقدم في العالم العربي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2008م.
- (9) الشراح، يعقوب أحمد، التربية والانتماء الوطني تحليل ونقد، الكويت، دار الفكر الحديث، 2000م.
- (10) خضر، لطيفة إبراهيم، دور التعليم في تعزيز الهوية، القاهرة، عالم الكتب، 2000م.